
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

"السجن السياسي" بالمغرب الوسيط

- ملاحظات أولية -

مصطفى نشاط[*]

إن الحديث عن «العنف السياسي» بمختلف مظاهره، يشكل المادة الأكثر حضورا بالمصادر الإخبارية المغربية الوسيطية. ومن بين تلك المظاهر والأساليب في الآن نفسه، السجن، الذي عمدت إليه مختلف العصبيات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب الوسيط للتخلص من خصومها، أو لتأديبهم.

ويعتبر السجن في الفقه الإسلامي إحدى العقوبات التعزيرية، والتعزير هو عقوبة التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، ويعود تقديرها لمن يتولى أمور المسلمين أو من ينوب عنه، وذلك باستحضار مجموعة من الحيثيات، وقد قال بعض الشيوخ : «التعزيرات اجتهادية بقدر الفعل والفاعل ووجه الفعل»[1].

غير أنه رغم كثرة الإشارات عن السجن السياسي بالمصادر الإخبارية المغربية الوسيطية، فإن تلك الإشارات تمس فعل السجن، أو ما يفيده، كالحبس والاعتقال والوضع بالمطبق، أو مصير السجناء السياسيين، بينما يندر الحديث بالمصادر عن العناصر الاخرى المشكلة للسجن السياسي، مثل معماره وفضاءه وتسييره، وفي

*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

1 . الونشريسي أبو العباس، المعيار المغرب.... دار الغرب الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، 1982، ج 2، ص. 416.

كثير من الأحيان لا يتم الحديث عنه نهائيا بمصادر أخذت على نفسها التأريخ للمدن. فكتاب جني زهرة الآس الذي خصصه الجزنائي لتاريخ مدينة فاس ومعمارها، أو كتاب اختصار الاخبار الذي وضعه الانصاري للتعريف بمختلف المنشآت المعمارية لمدينة سبتة، يغيب ذكر السجن بهما.

إن تحاشي الحديث عن السجن والسجناء قد يوطن بمجموعة من الأسئلة، نصوغها على الشكل التالي:

- هل لأن السجن في حد ذاته يبعث على التقزز والاشمئزاز بتقزز فضائه؟
- هل لأنه لا يدخل في ذكر المناقب، وإنما في المثالب، وقد يكون وصمة عار على من أوجده ؟
- هل لوجود رقابة على المؤرخين وغيرهم، منعتهم من التأريخ لمؤسسة السجن؟
- هل لأن السجناء، مثلهم في ذلك مثل الحمقى والجذمى والعبيد، وغيرهم ممن يعيشون على هامش المجتمع، ومن الذين قلما سمع صوتهم بكتابات المؤرخين؟
- هل لأن السجين في منظور سجانه خارج عن ضوابط الحكم، فلا يجب الحديث عنه؟

وكيفما كان الأمر، فإن ما توافر من إشارات عن سجناء «الفعل السياسي» بالمغرب الوسيط، يسمح بالقول بان سجن السلطة القائمة لمن كانت تعتبرهم خارجين عن اختياراتها السياسية، ومغضوبا عليهم، شمل عناصر تنتمي لمختلف الشرائح الاجتماعية، وتمتهن مختلف الوظائف. فقد طال السجن الأمراء والوزراء والكتاب والحجاب والعمال والقضاة والثوار وشيوخ القبائل المتنطحة، والعلماء والمتصوفة.

ودون الدخول في استعراض مسهب لكل حالات السجن السياسي، نكتفي بالإشارة إلى بعض الملاحظات الأولية في الموضوع.

- سجلنا حالات متعددة لسجن الأمراء في العصر المريني، مقارنة مع ما حصل من سجن للأمراء في العصرين المرابطي والموحدي. ومن الامراء المرينيين الذين سجنوا لأسباب تتعلق بانتزائهم ـعلي ابن زريقاء عم السلطان أبي الربيع سليمان[2]، وأبو علي الذي سجنه السلطان (واخوه) أبو الحسن. وأبو عبد الرحمان يعقوب الذي سجنه والده أبو الحسن بوجدة[3]، وأبو الفضل الذي سجنه أخوه أبو عنان[4]. كما

---

2. ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر... ج7، ص. 494.
3. المصدر السابق، ج7، ص. 540.
4. نفسه، ج7، ص. 655.

سجن الوزير مسعود بن رحو ولي العهد الأمير أبا زيان[5]، وسجن الوزير الفودودي الامير إدريس بن أبي العلاء بسجن مكناسة[6]، وسجن الأمير أبو الفضل ابن أبي سالم على عهد السلطان عبد العزيز[7]، وفي أواخر الدولة المرينية سجن السلطان الواثق بالله أبو زيان [8]، وزج في السجن كذلك بالسلطان أبي سعيد عثمان الذي تميز عهده باحتلال البرتغاليين لسبتة[9].

إن ارتفاع حالات سجن الأمراء بالوسط المريني مقارنة مع الحالات نفسها بالوسطين المرابطي والموحدي ـ قد يؤشر على سهولة اختراق الوسط المريني. ومما له دلالته أن مختلف الطرق للتخلص من السلاطين المرينيين. تم تجريبها ونجاحها، من تسميم وذبح وخنق وإغراق. بينما لم تحضر هذه الوسائل إلا قليلا للتخلص من الخلفاء الموحدين. ذلك بأن معظمهم مات ميتة طبيعية. ولاشك في أن لطريقة وفاة السلطان أو الخليفة، علاقة مباشرة بتدبير الشأن السياسي. فقد انطلقت عملية اغتيال السلاطين المرينيين منذ البدايات الأولى لدولتهم، بل وهي ما زالت في طور الحركة. أما أول عملية اغتيال لخليفة موحدي كللت بالنجاح ـ لأن ثمة محاولة اغتيال فاشلة لعبد المؤمن ـ فتمت على عهد الناصر. كما أننا لم نسجل أي اغتيال لخليفة موحدي من لدن عبيد القصر، بينما قتل أبو يعقوب حين حصاره لتلمسان من قبل العبد سعادة، ثم إن العصر المريني ما بعد أبي عنان، اتسم بظهور أسر من الوزراء ارتبطت أسماؤها باغتيال السلاطين، كأسرة الفودودي وابن ماساي والياباني. بينما غابت مثل هذه الأسر في تاريخ الدولة الموحدية.

ـ لم تشر المصادر المطلع عليها إلى سجن أي وزير بالدولة المرابطية، بينما سجن الوزير عبد السلام الكومي على عهد الخليفة الموحدي عبد المؤمن[10]. وفي فترة ضعف الدولة الموحدية، سجلت حالات لسجن الوزراء[11]. وزج في السجن بعدة وزراء في العصر المريني، مثل إبراهيم بن عبد الجليل [12] وأبي بكر بن غازي[13] ومحمد بن عثمان[14]. وما يمكن تسجيله عن حالات سجن الوزراء في المغرب الوسيط، أنها كانت تتخذ أحيانا صفة سجن جماعي باعتقال المقربين منهم وحاشيتهم وذويهم[15].

5. نفسه ج 7، ص. 622.
6. ابن خلدون، تاريخ العبر، ج7، ص. 783.
7. المصدر نفسه، ص. 674
8. الناصري احمد، الاستقصا، البيضاء، 1956، ج 4، ص. 73.
9. الناصري، الاستقصا، ج4، ص. 94.
10. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، قسم الموحدين، 1985 ص. 67.
11. سجن الوزير أبو محمد عبد الله ابن يونس على عهد المرتضى، المصدر السابق ص. 405.
12. ابن خلدون. ج7، ص. 490.
13. المصدر نفسه، ص. 713.
14. المصدر نفسه، ص. 734.
15. المصدر نفسه، ص. 672.

ـ لم يسلم بعض الكتاب بالدولة المغربية الوسيطية من السجن. ولعل أحسن نموذج عن ذلك سجن أبي جعفر ابن عطية الذي اتهمه عبد المؤمن بالموالاة للمرابطين، ولم يجد مناصا من الاعتراف بعلو كعبه في الادب بعد قتله إذ قال: «ذهب ابن عطية وذهب الأدب معه»[16].

ـ كان السجن كذلك مصيرا لبعض رجالات الدولة المغربية الوسيطية، مثل الحجاب[17] والقضاة. ومن أشهرهم القاضي أبو حاتم العاملي الذي سجن بفاس المرينية، وكتب بها مقامة سماها «جمع المقال في الاعتقال» تعد من أهم ما يدرج ضمن أدب السجون في تاريخ المغرب الوسيط[18].

ـ عمدت السلطة المغربية الوسيطية إلى سجن بعض الثوار وشيوخ القبائل الخارجين عليها. وإذا كانت الحالات المسجلة في هذا الإطار قليلة بالدولة المرابطية، فإن حالاتها تكاثرت بالدولتين الموحدية والمرينية. والملاحظ أن الدولة الموحدية لم تعتمد كثيرا على سجن الثائرين عليها قبل فترة حكم الناصر، بل كانت تتخلص منهم بتصفيتهم جسديا. ولعل عملية التمييز التي أتت على مجموعة من القبائل، تعبر عن سيادة اختيار الموحدين لهذا الأسلوب آنذاك. وأمام شدة العنف السياسي الذي لجأ إليه الموحدون في مواجهة من لم ينسجم مع مذهبهم، لم يتردد باحث معاصر في الحديث عما أسماه «الميز الفاشي» و«التضييق المتعصب على الضمائر»[19]. بينما تتكاثر الإشارات عن سجن الموحدين للمنتزين في ضعف دولتهم. فالخليفة الرشيد سجن عددا من عناصر عرب الخلط[20]، كما سجن عددا من أشياخ الموحدين قبل أن يسرحهم[21]. وتحدث صاحب البيان باستفاضة عن سجن ابن وانودين على عهد السعيد[22]، كما لا نعدم عدة إشارات عن سجن الدولة المرينية للمنتزين عليها[23].

ـ لم يسلم كذالك بعض علماء المغرب الوسيط من السجن، والمقصود هنا من كان متشبعا بالعلوم الشرعية، باعتبارها «العلوم التي ينفقها الوقت»[24]. ولاشك في أن العلماء كانوا على احتكاك دائم بالسلطة القائمة، بما أنهم مرجع النصيحة والتزكية.

16. المقري التلمساني، نفح الطيب ...، تحقيق إحسان عباس، ج 5، ص. 186.
17. سجن الحاجب علال ابن محمد في عهد أبي عنان، انظر ابن خلدون، ج7، ص. 596.
18. مخطوط خاص بدون ترقيم للصفحات.
19. القبلي محمد، «حول بعض مضمرات التشوف»، ضمن التاريخ وآداب المناقب، منشورات عكاظ، 1989، ص. 73.
20. البيان، م س، ص. 346.
21. المصدر نفسه، ص. 338.
22. نفسه، ص. 368.
23. انظر مثلا ابن خلدون م س، ص. 491 و619 و581 و615 و478 و754، وابن أبي زرع، القرطاس...، ص. 399.
24. المقري، أزهار الرياض... القاهرة، 1939. ج 1 ص. 329.

ولدينا عدة شهادات عن المواجهات التي قامت بين علماء المغرب الوسيط والحكم، والتي انتهى بعضها إلى الزج بالعلماء في السجن. غير أن البعد السياسي لم يكن غائبا عن توتر العلاقات بين الطرفين. وليس من باب الصدفة ملاحظة أن العلماء الذين آل مصيرهم إلى السجن، كانوا مساهمين في «الفعل» السياسي بدولهم. فابن زهر الذي سجن في العصر المرابطي، وجهت إليه عدة تهم، من بينها تهمة إفشاء سر المهنة، ولاسيما ما يتعلق بأمراض الامراء المرابطين[25]. ويبقى العصر المريني أحسن نموذج عن سجن العلماء بالمغرب الوسيط، علما بأن المصادر المطلع عليها، لم تسعفنا في الوقوف على حالات لسجن العلماء بالدولة الموحدية. فهل مرد ذلك إلى انسجامهم مع الاختيارات السياسية لخلفائها، أو إلى نجاح السطوة الموحدية في تكميم أفواه العلماء؟

وكيفما كان الأمر، فإن العصر المريني هو الذي عرف حالات أكثر لسجن العلماء. فالسلطان أبو عنان سجن الشريف أبا عبد الله التلمساني لتوجسه من العلاقة التي ظلت تربط هذا العالم بالسلطة العبدوابية بتلمسان[26]، كما سجن ابن خلدون لدخوله في علاقة خاصة مع الأمير الحفصي أبي عبد الله الذي كان يعيش بالبلاط المريني[27]، وسجن كذلك ابن مرزوق لاتهامه بالتقاعس في مهمة بعثه أبو عنان من أجلها لدى الحفصيين[28]. ولعل أهم عملية سجن تعرض لها العلماء في العصر المريني هي التي مست ابن الخطيب، والتي ساهمت فيها عدة أطراف، تتمثل في بلاط بني الاحمر وبلاط بني مرين وبعض حساده، كالقاضي البناهي وابن زمرك الذين كانت لابن الخطيب عليهما أفضال كثيرة. وقد أفضى سجن ابن الخطيب إلى نهاية مأساوية وإلى اغتيال سياسي، جاء محصلة لصراعات سياسية محلية وجهوية[29].

- لا حاجة إلى التذكير بأن التصوف غدا ملمحا مهما ضمن المشهد التاريخي للمغرب الوسيط، وأن السلطة الرمزية التي كانت للمتصوفة داخل النسيج الاجتماعي، سمحت لهم بالتحرك بموازاة السلطة السياسية، إن لم تتجاوزها في القدرة على تأطير المجتمع. وقد تعددت الأدوار التي نقلتها الروايات المناقبية عن المتصوفة في تاريخ المغرب الوسيط، ما جعلهم في مواجهات مفتوحة مع السلطة القائمة. وقد استخدم حكام المغرب الوسيط عدة وسائل للحد من سلطة المتصوفة، بما فيها السجن. ولم نسجل حالة سجن لاي متصوف في عهد يوسف بن تاشفين، بينما ثمة عدة

25. ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ق2، الترجمة 31، ص. 18.
26. ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، الجزائر 1984، ص. 176.
27. ابن خلدون عبد الرحمن، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، دار الكتاب اللبناني ودار الكتاب المصري، 1979، ص. 69.
28. الزركشي أبو عبد الله، تاريخ الدولتين الحفصية والموحدية، تونس، 1289هـ، ص. 84.
29. حول ملابسات سجن ابن الخطيب واغتياله، انظر: ابن خلدون، كتاب العبر، ج 7، ص. 709.

حالات لسجن المتصوفة على عهد ابنه علي، ومنهم ابن العريف[30]، وابن وشون[31] وأبو عبد الله الشبوقي[32].

ولم تتردد السلطة الموحدية في سجن المتصوفة التي كانت تتوجس من كثرة أتباعهم كأبي يعزى[33]، وأبي محمد القطان[34]، وعبد الله ابن أبي محمد صالح[35].

ولم نسجل من خلال المصادر المطلع عليها سوى حالة وحيدة لسجن أحد المتصوفة في العصر المريني، وهو أحمد بن صالح الذي سجنه أبو يعقوب خلال حصاره الشهير لتلمسان[36]. إن مختلف الحالات التي تم رصدها عن سجن المتصوفة في تاريخ المغرب الوسيط، تسمح بافتراض وجود مرونة أكبر لدى بني مرين في علاقتهم مع المتصوفة، مقارنة مع عهد علي بن يوسف أو عصر الموحدين، ولعل ذلك مرتبط بطبيعة الاسس التي قام عليها الحكم المريني، في غياب أي قاعدة مذهبية، ثم لنجاح المرينيين في احتواء التصوف في كثير من المحطات، عبر تدشينهم لسياسة بناء الزوايا.

ـ تعددت فضاءات السجن بالمغرب الوسيط، فبعضهم أودع بملاحق تابعة للقصر السلطاني، وبعضهم الآخر سجن بدويرات، وحبس أبو يعزى بصومعة جامع الكتبية، ووضع إبراهيم الرجراجي في مطمورة خلال عهد علي بن يوسف بن تاشفين[37]. وتبقى معلوماتنا قليلة عن مكونات السجن من الداخل..أما من حيث تسييرها، فالتعويل في الوقوف عند معطياته، يقع على كتب الحسبة، فقد نصت على مجموعة من الضوابط في تسيير السجون، وما يجب توافره لنزلائها كالتغذية المتوازنة، وشروط النظافة، والحق في الزيارة، وتخصيص امرأة سجانة ورعة تقوم على خدمة السجينات...[38]. لكن من ميزة خطاب كتب الحسبة، أنه يدخل في باب ما يجب أن يكون، وليس في ما هو كائن، وقد تدرج في باب «الاجتهادات الفقهية

---

30. ابن الأبار القضاعي، **المعجم**، دار الكتاب، القاهرة، 1967، ص ص. 16 ـ 17.
31. التميمي محمد، **المستفاد في مناقب العباد**... تحقيق محمد الشريف، الرباط، 2002، ج 2، ص. 207.
32. ابن الزيات التادلي، **التشوف**... تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، 1985.
33. أحمد التادلي الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق علي الجاوي، الرباط، 1996، ص. 126.
34. ابن عربي محي الدين، رسالة روح القدس، نشر اسين بلاثيوس، مدريد، غرناطة 1939، ص ص. 42 ـ 430.
35. ابن إبراهيم المراكشي، **الإعلام**... الرباط، 1977، ج 8، ص ص. 215 ـ 216.
36. ابن خلدون يحيى، **بغية الرواد**... تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1980، ص. 118.
37. التشوف، م س، ص. 355.
38. انظر: **رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة**، تحقيق لفي بروفنسال، نشر المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص ص. 12-18.

المشحونة بأنبل المشاعر الإنسانية»[39]. ومن حسن حظنا أن بعض سجناء «الفعل السياسي» بالمغرب الوسيط، كتبوا من داخل السجن، فقدموا بعض معطياته. ويمكن أن نستدل عن ذلك بما نظمه المعتمد بن عباد من شعر بسجنه بأغمات، و«مقامة جمع المقال في الاعتقال» التي ألفها ابن حاتم العاملي بسجن فاس المرينية.

- لقي سجناء «الفعل السياسي» بالمغرب الوسيط مصائر مختلفة باختلاف خطورتهم على الحكم، ونوعية سطوة الحاكم، وطبيعة المرحلة التي كانت تمر بها السلطة عصرئذ، ويمكن التمييز بين المصائر التالية:

* التسريح والإعفاء: دأبت الإسطغرافية المغربية الوسيطية على تعداد مناقب الحاكم عند وصوله إلى السلطة، ومن تلك المناقب، تسريح السجناء. وباستعراض حالات التسريح والإعفاء، يبدو أن العملية شملت العناصر التي لم تكن تقلق الحكم كثيرا، فالمرابطون سرحوا عبد الله وتميم ابن بكين من سجن أغمات، وأبقوا على المعتمد بن عباد به. كما شملت العملية عناصر ذات وزن فكري كبير، مثل ابن خلدون. وتتوافر لدينا إشارات كثيرة عن حالات تسريح، كانت كرامات المتصوفة من ورائها. إن الخطاب المناقبي في باب قدرة المتصوفة على تسريح السجناء، إنما يؤكد مجالا آخر كانت فيه الغلبة لسلطة المتصوف على حساب السلطة السياسية.

* الموت داخل السجن: ثمة صنف من السجناء قبع بسجنه إلى أن وافته المنية به دون أن تفصح المصادر عما إذا كانت الوفاة طبيعية، أم ناتجة عن عملية قتل. ومن نماذج ذلك، محمد بن علي بن محلي الذي سجنه أبو يوسف يعقوب المريني، «فهلك في محبسه»[40]. على أن هناك بعض السجناء انتهوا بقتل أنفسهم داخل السجن، مثل الذي خنق نفسه[41]. ولعل الحالات التي تحدث عنها ابن خلدون عن تعذيب السجناء، كثيرا ما توفي أصحابها أثناء الاستنطاق أو بعد ذلك بقليل، و«إذا لم يتلفظ الضحية أنفاسه بين جلاديه، يقال إنه قتل نفسه»[42].

* الموت قتلا بالسجن: كثيرا ما تقترن نهاية السجناء بإحدى الوسائل التي اعتمدتها السلطة بالمغرب الوسيط لتصفية من كانت تعتبرهم خارجين عنها. فبالتسميم قضي على الوزير عبد السلام الكومي بسجنه في عهد عبد المؤمن،

39. فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع، منشورات كلية الآداب بعين الشق، الدار البيضاء، 1999، ص. 68.

40. ابن خلدون، كتاب العبر، ج7، ص. 439.

41. ابن قنفد، أنس الفقير، الرباط، 1965، ص. 66.

42. محمد رجالة، ابن خلدون ومسألة التعذيب والقتل، تعريب محمد الغرايب، مجلة كلية الآداب، القنيطرة، العدد 8، 2008، ص. 114.

وبالقتل ضربا توفي أبو عامر الهنتاتي بمعتقله في عصر بني مرين. واستخدمت كذلك وسيلتا الطعن بالخناجر أو القنص بالرماح، وكلتاهما استعملتا في تصفية بعض السجناء في الدولة المرينية[43]، وتم اللجوء إلى الذبح وجز الرأس في عهد عبد المؤمن[44] وأبي عنان[45]. بينما قطع لبعض السجناء ألسنتهم[46]. ولقي بعضهم الآخر حتفه خنقا، مثل ابن الخطيب.

- إن المتبع لتاريخ وسائل التعذيب بالمغرب الوسيط لأسباب تتعلق بالفعل السياسي، يلاحظ أن أكثرها وأشدها، تم في عهد عبد المؤمن الكومي وأبي عنان. وإذا كان المنهج التاريخي يفرض نفسه على المشتغل بحقل التاريخ، فيمكن التساؤل إلى أي حد يخدم المنهج النفسي في تفسير طغيان وسائل التعذيب بفترات معينة في التاريخ، وهل الأمر مرتبط بالحمولة النفسية للحاكم، أم بنسق سياسي معين؟

- تطرح مسألة السجن في تاريخ المغرب الوسيط، والتعذيب عموما، طبيعة المواقف التي أبداها من أرخ لها. ولاشك في أن أكثر الإشارات التي وصلتنا في الموضوع أوردها ابن خلدون في كتابه العبر. ولا غرابة في ذلك من رجل عانى بدوره من الامتحان والسجن، وخبر وسائل التعذيب، وحضر إحدى «جلساته» لما أمر أبو عنان باعتقال أبي يحيى بن عيسى، وضرب قعصا بالرماح، وقطع و«أبى من مداواة قطعه، فلم يزل يتشحط في دمه إلى أن هلك لثانية قطعه»[47]. إنه بالرغم من الوضعية «الارستقراطية» لابن خلدون، فإنه عبر عن آلام غيره بحساسية كبيرة، وقد يلاحظ المتتبع لإشاراته عن التعذيب أنه لم يدنها أحيانا، أو أنه وقف منها موقفا «باردا»، كما مع الاغتيال السياسي لصديقه ابن الخطيب، حيث نقل بالنيابة عن الناس تعجبهم «من هذه الشنعاء»، لكن مع كل ذلك، فإن ابن خلدون كان «يرفض قطعا وبصوت عال كل ما يمكن أن يعتبره منكرا، وأقصد بذلك التعذيب والقتل»[48].

إن معظم الحالات التي وردت عن السجن السياسي، تؤشر على أنه كان جزاء أكثر منه زجرا، ولم يكن يهدف إلى «إثبات التهمة على السجين واعترافه بها»[49]، ولكن إلى التخلص منه. فالسجن - بذلك - لم يكن مؤسسة لإعادة تقويم الجنوح، ولا مخرجا شرعيا لحكم قضائي، ولكنه فضاء لإزاحة الخارجين عن السلطة من المشهد

43. ابن خلدون، تاريخ العبر، ج7، ص. 615 وص. 675.
44. أحمد عزاوي، رسائل ديوانية موحدية، الرباط، 2006، ص. 75.
45. ابن خلدون، ج 7، ص. 734.
46. نفسه، ج7، ص. 596.
47. ابن خلدون، كتاب العبر، ج 7، ص. 615.
48. رجالة، ابن خلدون ومسألة التعذيب، ص. 108.
49. المرجع نفسه، ص. 112.

السياسي، بتعويقهم، أو بقتلهم. وكانت المرحلة قصيرة بين إيداع المتهمين «بجنح سياسية» بالمغرب الوسيط بالسجن، والتخلص منهم بداخله. أما من نجا من التصفية الجسدية، فإن لم يحظ بالإعفاء، فإن مدة بقائه بالسجن لم تكن تخضع لاي ضابط، وإنما كانت تتوقف على مزاج الحاكم، والظروف السياسية السائدة. وفي الغالب فإن أحد أمرين كانا يسارعان بخروج السجين السياسي. وهما موت من كان وراء سجنه، أو موت السجين.